Şarkiyat İLMİ ARAŞTIRMALAR DERGİSİ
JOURNAL OF ORIENTAL SCIENTIFIC RESEARCH (JOSR)
Cilt/Volume: 18, **Sayı/Issue:** 01 (Haziran/June 2026)

NAHİV İLMİNDE İSMİN MAHİYETİ: SORUN VE GELİŞİM ÜZERİNE BİR İNCELEME

Suheyb MUHAMMEDOĞLU
Van Yüzüncü Yil Üniversitesi, Ilahiyat Fakültesi, Temel Islam Bilimleri Bölümü, Arap Dili Ve Belagati Anabilim Dali, abuyahya1409h@gmail.com,ORCID ID: 0000-0001-8033-5502

Rıfat AKBAŞ
Van Yüzüncü Yil Üniversitesi, Ilahiyat Fakültesi, Temel Islam Bilimleri Bölümü, Arap Dili Ve Belagati Anabilim Dali, rifatakbas@yyu.edu.tr, ORCID ID: 0000-0002-8533-3335

Article Types / Makale Türü: Research Article / Araştırma Makalesi
Received / Makale Geliş Tarihi: 01/01/2026, Accepted / Kabul Tarihi: 07/05/2026
DOI: https://doi.org/10.26791/sarkiat.1853343

Nahiv İlminde İsmin Mahiyeti: Sorun Ve Gelişim Üzerine Bir İnceleme

Öz

Nahiv ilminde terimlerin belirlenmesi, bu ilmin tarihini ve kavramsal çerçevesini anlamada temel bir yere sahiptir. Bu bağlamda çalışma, nahiv ilminin en önemli kavramlarından biri olan "isim"in tarihsel süreçteki gelişimini ele almakta ve özellikle ismin tanımında ortaya çıkan ciddi farklılıklara yol açan temel sorunları incelemektedir. Çalışmanın amacı, ismin tanımının geçirdiği dönüşümü takip etmek, çeşitli nahiv âlimlerinin ileri sürdüğü tanımları analitik bir yaklaşımla değerlendirmek ve bu tanımların dayandığı metodolojik ilkeleri ortaya koymaktır. Ayrıca Yunan mantığının nahivde tanım anlayışı üzerindeki etkisi ile modern dönemde bu meseleye yönelik yeniden değerlendirme çabaları da çalışma kapsamında ele alınmaktadır.

Çalışmada tarihsel-betimleyici yöntem kullanılmış, klasik nahiv kaynaklarının yanı sıra çağdaş araştırmalardan da yararlanılmıştır. Elde edilen sonuçlar, yöntemsel farklılıkların isim tanımında belirgin bir çeşitliliğe yol açtığını göstermektedir. Zorluğuna ve kapsamının darlığına rağmen mahiyet temelli tanımın âlimler arasında daha yaygın olduğu; buna karşılık nahivsel uygulamaya dayanan erken dönem tanımların geri planda kaldığı tespit edilmiştir. Modern dilbilimcilerin ise çağdaş yaklaşım ve analizler ışığında daha tutarlı ve uygulanabilir tanımlar geliştirdikleri sonucuna ulaşılmıştır.

Anahtar Kelimeler: Arap Dili ve Belagati, Nahiv İlmi, Hadd, İsim, Sorun, Gelişim.

The Essence Of The Noun In Arabic Grammar: A Study Of The Problematic And Its Development

Abstract

Defining technical terms is essential for understanding the historical and conceptual structure of any field. This study examines the development of the concept of the noun in Arabic grammar across various periods, focusing on the core problem that generated significant differences in its definition. It aims to trace the historical evolution of the noun's definition, analyze the major definitions proposed by grammarians, uncover the methodological principles underlying them, and assess the influence of Greek logic on shaping grammatical definition. The study also highlights modern efforts to reevaluate this issue.

Using a descriptive–historical method, the research draws on primary grammatical sources from different eras as well as contemporary studies. The findings show that methodological variation produced multiple perspectives on defining the noun. Despite its difficulty, limited scope, and susceptibility to objections, the essentialist (mahiyya-based) definition became the most widespread, leading some scholars to deny the possibility of defining the noun altogether. In contrast, the early definition grounded in grammatical practice lost its prominence. Modern linguists, however, have developed more coherent and applicable definitions in light of recent linguistic approaches.

Keywords: Arabic Language and Rhetoric, Grammer Science, Limits, Names, Problematics, Development.

ماهية الاسم في النحو العربي: دراسة في الإشكال والتطور

ملخص:

يُعَدُّ تحديد المصطلحات من الأمور التي لا غنى عنها في أي فن من الفنون، ودراستها أو دراسة مصطلح منها بمثابة دراسة جزء من تاريخ ذلك الفن، تتوضح بها المعاني وتستقر في الأذهان ضوابطه وترتسم خطوطه العريضة وأبوابه الرئيسة، وهذه الدراسة تمثل محاولة لتقديم دراسة شاملة لتطور مفهوم الاسم في النحو العربي عبر العصور المختلفة مع التركيز على الإشكالية التي أدت إلى التباين الكبير في تحديده، وتهدف إلى تتبع التطور التاريخي لتعريف الاسم، وتحليل أبرز التعريفات التي قدمها النحاة، والكشف عن المنطلقات المنهجية لكل تعريف، وبيان مدى تأثره بالمنطق اليوناني في تغيير نظرة النحاة لطبيعة التعريف النحوي، وصولاً إلى المحاولات الحديثة لإعادة النظر في هذه القضية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التاريخي، واعتمدت الدراسة على المصادر النحوية الأصيلة من مختلف العصور، إلى جانب الدراسات الحديثة، وتوصلت إلى أن الاختلاف في المنهجية أدّى إلى التعدد في النظرة إلى تعريف الاسم، وأن التعريف بالماهية من أكثر التعريفات شيوعاً لدى النحاة رغم صعوبته وعدم شموله لكل أفراده وتعرضه لكثير من التغييرات والاعتراضات التي أدت إلى إنكار بعض النحاة وجود تعريف للاسم، وتراجعت أمامه التعريف الذي كان سائداً في العصور الأولى ومبنياً على الصناعة النحوية، وأن المحدثين من الباحثين اللغويين قدّموا تعريفات وجيهة على ضوء الدراسات الحديثة.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية وبلاغتها، علم النحو، الحد، الاسم، الإشكالية، التطور.

مقدمة

تُعدّ مسألة تعريف المصطلحات النحوية من أبرز القضايا التي استأثرت باهتمام النحاة العرب عبر القرون، إذ يمثّل تحديد المصطلح وضبط حدوده خطوةً أساسية في بناء أي علم، ولا سيما علم النحو الذي يقوم في جوهره على تحليل البنية اللغوية وضبط العلاقات التي تنتظم بين عناصر التركيب. ولعلّ من أهم هذه المصطلحات مصطلح (الاسم) الذي يشكّل أحد الأقسام الثلاثة للكلمة في العربية، إلى جانب الفعل والحرف، وقد حُظِيَ باهتمام خاص لكونه أهم أقسام الكلمة داخل النظام اللغوي. ومن ثمّ فإنّ محاولة تحديد ماهيته وتمييزه عن قسيميه تمثل مفتاحًا لفهم كثير من الظواهر النحوية والصرفية والدلالية.

وقد مرّ تعريف الاسم في تراثنا النحوي بمراحل متعددة، شهدت تطورًا ملحوظًا في المنهج المتّبع وفي طبيعة المعايير التي اعتمدها العلماء في تحديد هذا المفهوم. ويكشف هذا التطور عن إشكالية منهجية تتعلق بحدود المصطلح وكيفية رسمه: هل يكتفى بمجرد الوصف القائم على الشواهد والاستعمال؟ أم ينبغي الالتزام بضوابط المنطق وتعريفاته القائمة على الجنس والفصل؟ ومن ثم فإنّ دراسة تاريخ هذا المصطلح لا تقتصر على الجانب اللغوي فحسب، بل تظهر بوضوح العلاقة القائمة بين علوم العربية وعلوم المنطق والفلسفة.

وعند النظر في كتب النحاة، يتبيّن وجود اتجاهين رئيسين في مسألة تعريف الاسم:

الاتجاه الأول: المنهج الإجرائي الوصفي

وهو المنهج الذي تبناه النحاة الأوائل مثل الخليل بن أحمد وسيبويه ومن تبعهما. ويُعَدّ هذا الاتجاه امتدادًا للبيئة اللغوية الأصيلة التي كان النحاة يستمدون منها معاييرهم، وهي بيئة تقوم على السماع، والنظر في الاستعمال العربي الفصيح، وربط الوظيفة الإعرابية بالسياق التركيبي. فسيبويه – على سبيل المثال – لم يتجه إلى تعريف الاسم من زاوية ماهيته العميقة، بل عرّفه من خلال علاماته وسلوكه داخل الجملة، كالجر والتنوين والنداء وقبول (ال) وغيرها. ويُظهر هذا المنهج إدراكًا دقيقًا لطبيعة اللغة؛ تُدرَك خصائصها من خلال تتبع الأبنية والتراكيب لا من خلال القوالب المنطقية الجاهزة. ولذلك فقد عدّ بعض الباحثين اتجاه سيبويه (إجرائيًا)؛ لأنه يصف الظاهرة اللغوية ويحدّد خصائصها دون ادعاء الإحاطة بماهيتها الفلسفية١.

الاتجاه الثاني: المنهج المنطقي الفلسفي

وقد برز هذا المنهج بعد حركة الترجمة الكبرى واطلاع النحاة والمفكرين على منطق أرسطو ومباحث الفلسفة اليونانية - ظهر من الباحثين من ادعى بأن هذا التقسيم الثلاثي للكلمة في النحو العربي مأخوذ من الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي- فتأثر عدد من العلماء خصوصًا في القرون المتأخرة بمفهوم التعريف المنطقي القائم على الجنس والفصل. فظهر تعريف للاسم يسعى إلى بيان ماهيته وفق تصنيف عقلي، مثل قولهم: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن». وهذا التعريف لم ينشأ في الأصل من التتبع اللغوي، بل هو محاولة لإدخال المصطلح النحوي في إطار فلسفي عام يشمل الكلمة بوصفها نوعًا من الدوالّ اللفظية. وقد جرى إدراج هذا المنهج ضمن ما يُعرف بالنحو الفلسفي الذي اختلط فيه النظر اللغوي بالتحليل المنطقي، وأثّر- بدرجات متفاوتة- في المؤلفات النحوية المتأخرة، وفي بعض الشروح والحواشي.

إنّ التباين بين هذين الاتجاهين -الإجرائي الوصفي والمنطقي الفلسفي- لا يعكس مجرّد اختلاف في صياغة التعريف، بل يكشف عن تعدد النماذج المعرفية التي نظر من خلالها النحاة إلى اللغة. فالاتجاه الأول ينظر إلى الاسم بوصفه عنصراً من عناصر البنية اللغوية يُعرَف بالسياق والعلامات، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه مفهوم ذهني لا يكتمل إلا بضبط حدّه المنطقي. ولذلك، فإنّ دراسة تطور تعريف الاسم تكشف جوانب مهمّة من تاريخ الدرس النحوي، لا من حيث المحتوى فقط، بل من حيث تطور المناهج، والرؤى الفلسفية، والخلفيات المعرفية التي كانت فاعلة في كل مرحلة.٢

ومن هنا تتضح أهمية البحث في هذا الموضوع؛ إذ يمكّن من فهم طبيعة تطور المصطلح وتداخل العوامل المؤثرة فيه، ويساعد على تحليل أسباب الاختلاف في الصياغات التعريفية التي وردت في كتب المتقدمين والمتأخرين والمحدثين، ويكشف في الوقت نفسه عن مدى الحاجة إلى منهجية حديثة تراعي خصوصية اللغة العربية وتستفيد من المناهج اللسانية المعاصرة دون تقليد حرفي أو انقطاع عن التراث.

١ عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، (الجزائر: موفم للنشر، ٢٠١٢م)، ١٢٨-١٣٠.

٢ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١١٥-١١٦.

التعريف عند أوائل النحاة - منهج التمثيل والوصف الإجرائي

سيبويه والتعريف بالمثال

يُعدّ كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) أهم مصدر لفهم منهج النحاة الأوائل في تعريف المصطلحات النحوية، وقد اتبع سيبويه منهجاً يعتمد على التمثيل والوصف الإجرائي بعيداً عن التعريفات المنطقية المجردة، ففي تعريف الاسم، اكتفى بقوله: «فالاسم رجل وفرس وحائط»٣.

وهذا المنهج ليس قصوراً من سيبويه، كما قاله أصحابه فيما نقل عنهم الزجاجي٤، بل هو منهج مقصود يتناسب مع طبيعة المرحلة الأولى من النحو. فسيبويه كان يدرك أن وظيفة النحوي في تلك المرحلة هي وصف الاستعمال اللغوي وتقعيده، لا الخوض في ماهيات الأشياء وجواهرها بالمعنى الفلسفي. ولذلك ركز على إعطاء أمثلة واضحة يمكن القياس عليها، وعلى وصف هذه الأمثلة في التركيب اللغوي.

ويذكر الرماني في شرحه لكتاب سيبويه أنه حدّ الفعل دون الاسم وذلك لأن الفعل في علم النحو مختلف عن أصله اللغوي للحاجة إلى ذلك، وأنه أحق بالحد من الاسم٥، وهذا يعني أن سيبويه رأى أن مفهوم الاسم واضح من خلال الأمثلة التي ذكرها، وأن المتعلم يستطيع بالقياس على هذه الأمثلة أن يميز الأسماء من غيرها، وأنه لم ينقل عن أصله اللغوي، وهذا ما أكدّه السهيلي عندما رأى أن الذي دفع سيبويه إلى حدّ الفعل والحرف دون الاسم كونه «وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج إلى تبيينه بحد ولا رسم»٦، كلامهم هذا صحيح إلى حدٍ ما حيث يصح في بداية نشأة علمٍ ألا يكتمل بعض المفاهيم والتعريفات أو أن يتغاضى النحاة الأوائل عن النظر في بعض الأمور أو ألا يرى أنه سيكون محل إشكال يوماً ما، أو لأنه لا يمكن الإحاطة بكل المصطلحات في بدايات تكوين ذلك الفن، وأميل إلى تصويب الأخير منها؛ لأنه يتوافق مع طبيعة نشأة العلوم والطبيعة البشرية التي لا يمكنها أن تحيط إحاطة تامة بفن ما في بداياته، وليس لأنه وقع في كلام النحاة على ما هو في كلام العرب، إذا كان الأمر كذلك لما احتاج النحاة من بعد سيبويه إلى البحث عن حد للاسم. فالخلاف فيه بين النحاة بيّنٌ. وأما ابن يعيش فذهب إلى أنه لم يحد الاسم بحد لعدم الحاجة إليه لا لأنه جاء في النحو موافقاً لما في أصل اللغة بل لأن بتحديد الفعل والحرف تميَّز الاسم عنده٧، فاكتفى بالتمثيل، ولكنه بدأ بالاسم قبلهما، فلو كان كذلك لكان البدء بهما أولى من البدء بالاسم، لذا يستعبد ما ذهب إليه ابن يعيش.

وقد أشار عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن سيبويه عرّف الاسم من خلال بيان دوره في الخطاب، فقال: «الاسم عند سيبويه هو علامة تقع على شيء ليُعرف بها إما هو بعينه (كالعلم والمحلّى بال وغيرهما) وإما كواحد من سائر أمته (كاسم الجنس)». وهذا تعريف دقيق يبين أن الاسم يدل على الفئة أو الجنس في اللغة، وعلى فرد من هذا الجنس في الكلام، وأن هذا التعريف لم يكن معروفاً لا بلفظه ولا بمعناه في كتب المنطق ولا في كتب النحو غير العربية، ولا في كتب النحاة العرب المتأخرين٨.

ويرى الحاج صالح إلى أن الحد عند سيبويه ومعاصريه وصف مميز لطريقة صوغ وحدة أو عبارة٩، وليس تعريفاً للماهية. فالحد الإجرائي يصف مجرى الكلمة في الاستعمال اللغوي، أي العمليات التي تتولد منها صيغ معينة، والزوائد التي تلحق بها، والمواقع التي تحتلها في التركيب. فما ذهب إليه الحاج صالح إن كان يصح في حد الاسم إلى حدٍ فلا يمكن قبوله في حد الفعل والحرف، فهو لم يحد الفعل أو الحرف بناء على دوره في الخطاب، بل حدهما بحدٍ دلالي دون مراعاة دورهما في الخطاب.

المبرد والانتقال التدريجي نحو التجريد

يمثل المبرد (ت ٢٨٥هـ) مرحلة انتقالية في تطور تعريف الاسم، فهو من جهة حافظ على منهج التمثيل الذي اتبعه سيبويه، ومن جهة أخرى أضاف عناصر جديدة تقترب من التعريف المجرد، فقال: «أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"١٠.

أضاف المبرد لأمثلة سيبويه مثالين آخرين (زيد وعمرو)، وهما اسمان علمان، مما يجعل نطاق التمثيل أوسع. كما أضاف شرطين للاسم: الأول دلالي وهو «الوقوع على معنى» والثاني شكلي وهو «قبول حرف الجر». وهذا يعني أن المبرد بدأ يتحرك نحو صياغة تعريف أكثر تجريداً، لكنه لم يتخلَّ عن التمثيل كأساس للتعريف، بل وضع بوصلة لتحديد الاسم لمن سيأتي بعده حين قال: «ما كان واقعاً على معنى». فهذه العبارة ستكون بمثابة أساس لا يمكن أن يستغنى عنه من يأتي بعده من النحاة مع إضافة تفصيلات أخرى.

وقد علق الزجاجي على تعريف المبرد بقوله: «ليس غرض أبي العباس ها هنا تحديد الاسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة»١١. وهذا يؤكد أن النحاة في تلك المرحلة كانوا يرون التعريف وسيلة تعليمية لا غاية منطقية فلسفية.

وقد أخذ بعض النحاة المتأخرين على المبرد تعريفه؛ لأن من الأسماء ما لا تقبل دخول حرف الجر عليها، مثل «كيف» و«أين» و«صه» و«مه». لكن للمدافعين عن المبرد وجهان: الأول أنه أراد من ذلك معظم الأسماء، وليس كلها، وقد أراد أن يبين الأسماء المتمكنة دون غيرها... والثاني: إن الأصل في

٣ عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م) ١٢/١.

٤ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦م) ٥٠.

٥ الرماني، شرح كتاب سيبويه، تح: المتولي الدميري، (القاهرة: مكتبة الآداب) ١٠٥/١.

٦ أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، نتائج الفكر في النحو (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ٥٠.

٧ يعيش بن علي، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م) ٨٠/١.

٨ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١١٥-١١٦.

٩ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٢٤.

١٠ محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، (القاهرة: لجنة أحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م) ١٤١/١.

١١ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٥١.

الأسماء قبول دخول حروف الخفض عليها، وما امتنع من ذلك إلا لعلة عارضة، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب، وما بني إلا لعلة لحقته١٢.

وبهذا حاول الزجاجي أن يدافع عن حد المبرد للاسم بأن بيّن أولاً أن غرض المبرد ليس التحديد على وجه الحقيقة، وإنما لغاية التعليم والتدريب والتسهيل على المتعلمين، ولما ردّ غيره على الحدّ بأن هناك من الأسماء ما لا تدخل عليها حروف الجر، عاد مدافعاً ومبرراً له بجوابين: الأول أنه لم يرد بهذا الحد كل الأسماء، فلما شعر بأنه غير كافٍ أجاب ثانياً بأنه أراد به كل الأسماء غير أن بعض الأسماء امتنعت عن قبول دخول حرف الجر عليها لعلة دخلته، ولا أرى حاجة إلى كل هذه الأوجه للدفاع عن حد ربما لم يرد به صاحبه أن يكون جامعاً مانعاً، ليته توقف عند بيانه بأن غرض أبي العباس ليس حد الاسم على الحقيقة، وإنما من باب التقريب والتعليم.

مرحلة التأثر بالمنطق اليوناني -التعريف بالجنس والفصل

شهد القرن الثالث الهجري حركة ترجمة واسعة للتراث اليوناني، وخاصة في المنطق والفلسفة. وقد اطلع النحاة على كتب المنطق الأرسطي، وقد أثّر هذا الاطلاع في نظرة النحاة لطبيعة التعريف النحوي، فبدأوا يطبقون مبادئ التعريف المنطقي على المصطلحات النحوية. وظهر اتجاه يرى أن التعريف الصحيح هو الذي يكون جامعاً مانعاً، أي يجمع كل أفراد المعرَّف ويمنع دخول غيره فيه، وهذا لا يتحقق إلا بالتعريف بالجنس القريب والفصل١٣.

ابن السراج وصياغة التعريف المنطقي الأول للاسم

يعد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أول من صاغ تعريف الاسم تعريفاً منطقياً بناء على الجنس والفصل في قوله: « الاسم: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك يكون شخصاً وغير شخصٍ، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر... وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن.....»١٤. وقوله: « ما دلّ على معنى مفرد..» ليخرج الفعل منه فالفعل ما دل على معنى وزمان، فالفعل دلّ على مركب، والاسم دلّ على مفرد.

ولأن هناك من الأسماء ما يدّل على الزمان، مثل: اليوم والليلة والساعة، كما أن الفعل يدّل على الزمان لذا حاول تقييد الفعل بأنه ما يدّل على معنى وزمان محصلّ١٥، أما الدلالة على مطلق الزمان فهو الاسم، فخرج بهذا اسم الفاعل والمصدر والظروف من حد الفعل، ودخلت حد الاسم.

ثم يعود مبيناً أن كتابه هذا ليس للنحاة فقط بل لهم ولغيرهم لمن أراد أن يتعلم هذا العلم لذا احتاج إن يوضح أكثر لأنه على علمٍ بصعوبة التعريف لأنه بني على أساس علم المنطق وأصوله فقال: «ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم. فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يُخْبَر عنه، نحو قولك: عمر منطق وقام بكر»١٦. فهذا من خصائص الاسم التي بها يتضح الاسم أكثر من التعريف نفسه. وعرّف الاسم أيضاً تقريباً على المتعلم بقوله: «كل ما صلح أن يكون معه يضرّ وينفع فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه يضر وينفع فليس باسم، تقول: الرجل ينفعني والضرب يضرني، ولا تقول: يضرب ينفعني، ولا يقوم يضرني»١٧. أي بمعنى كل ما جاز أن يُخبر عنه، كما سبق، ولكن بأسلوب مختلف، وهذا يدّل على مدى سطوة المنهج الفلسفي على فكر النحاة ومدى حرصهم على الاهتمام بمصطلحاته فابن السراج لا يرضى بمثل هذه التعريفات التي تبين ماهية الاسم بخصائصها وأمثلتها ووظيفتها النحوية بل ما هي إلا تقريبات على المتعلمين لتوضيح مفاهيم يصعب عليهم فهمها، فهو بهذا يفرق بين النحو التعليمي والنحو العلمي.

وقد نسب الزجاجي هذا القول إلى الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) فيقول: «وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني، يعني ما جاز أن يخبر عنه...»١٨، والأخفش هذا لازم سيبويه فهو من النحاة الأوائل الذين لم يتأثروا بالمنهج الفلسفي، فقد عرّف الاسم بحسب موقعه في الجملة ووظيفته النحوية.

الزجاجي ونقد التعاريف المنطقية

رغم اطلاع الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) على المنطق وإعجابه بدقته، إلا أنه انتقد تطبيق التعريف المنطقي على المصطلحات النحوية. فقال في الإيضاح في علل النحو: «ليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين... وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح»١٩.

وقد بيّن الزجاجي أن التعريف المنطقي القائل بأن «الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان»٢٠، يدخل فيه كثير من حروف المعاني التي تدل على معنى غير مقرون بزمان، مثل: إن ولكن. وهذا يعني أن التعريف غير مانع. وقدّم تعريفاً بديلاً قائماً على الوظيفة النحوية، فقال: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول»٢١. وهذا التعريف يعود إلى المنهج الإجرائي الوصفي، ويربط تحديد الاسم بالموقع الإعرابي والوظيفة النحوية.

١٢ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٥٢.

١٣ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٢٨.

١٤ محمد بن سهل ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٩٩٦م). ٣٦/١.

١٥ بن السراج، الأصول في النحو، ٣٧/١.

١٦ ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٧/١.

١٧ بن السراج، الأصول في النحو، ٣٨/١.

١٨ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٥٠.

١٩ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٤٨.

٢٠ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٤٨.

٢١ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٤٨.

وأكَّد أن «هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم»٢٢. وهذا يعني أنه يرى تعريفه جامعاً مانعاً من وجهة نظر النحو، لا من وجهة نظر المنطق.

٣,٢. السيرافي وتطوير التعريف المنطقي

طوّر السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تعريف ابن السراج بمزيد من الدقة والاحتراز، فقال في كتابه (شرح كتاب سيبويه): «كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره فهو اسم»٢٣. وقد أضاف السيرافي عبارة « غير مقترن بزمان محصّل من مضي أو غيره» على تعريف ابن السراج، لتوضيح المقصود بالزمان المحصل، وهو الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، غير أنه لم يقيِّد المعنى بالمفرد، لعله أهمل ذلك لأن إضافة عبارة غير مقترن بزمان محصّل تنوب عنه. فلا يبقى في الكلمة معنى سوى ما يدل عليه من المعنى المفرد، لكون المفرد هنا ما يقابل المركب الذي يدلُّ على معنى وزمن.

وقد دافع السيرافي عن هذا التعريف وذكر الاعتراض الذي مفاده بأن من المصادر ما يدل على زمان معين، مثل: مضرب الشول كما أن الفعل يدّل على زمان معين، فردّ عليه قائلاً: « وتوهم بعض الناس أن مضرب الشّول، وما جرى مجراه، قد دل على الضّراب، وعلى الزمان الذي يقع فيه وقد وهم فيما توهم...ومضرب اسم للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب، كقولنا مشتى ومصيف، وقولك أتى مضرب الشول، وانقضى مضرب الشول، كما يقال: جاء وقته وذهب وقته، ولو كانت الأسماء المشتقة توجب ألا ينفرد المشتق له بالاسم إلا أن ينضم إليه المعنى الذي اشتق منه اللفظ، لكان الزاني يقتضي الرجل والزنى جميعاً، وكنا إذا قلنا: لعن الله الزاني فقد ادخلنا الزنى معه في اللعن، وهذا بيّن الفساد»٢٤.

وهذا الجواب يكشف عن وعي السيرافي بطبيعة التعريف المنطقي، الذي يجب أن يقوم على الوضع الأصلي للكلمة، لا على ما يُفهم منها بطريق الاشتقاق أو اللزوم.

٤,٢. ابن الوراق والتعريف بالمعنى المفرد والاقتران بزمان محصّل

عرّف ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) الاسم بقوله: «كل ما دلّ على معنى مفرد تحته، غير مقترن بزمان محصل فهو اسم، كقولك: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك»٢٥. وهذا تعريف يقترب من تعريف ابن السراج، لكن ابن الوراق أضاف عبارة «مفرد تحته» ليميز الاسم عن الفعل الذي يدل على معنيين: الحدث والزمان. بل هو جمع بين تعريفي ابن السراج والسيرافي فالأول: ذكر القيد المفرد، وأهمل القيد: غير مقترن بزمان محصل، والثاني عمل العكس تماماً، فجاء ابن الوراق مضيفاً القيدين معاً فكان جامعاً للتعريفين، مع إضافة كلمة تحته.

وقد دافع ابن الوراق عن هذا التعريف ضد الاعتراضات المختلفة، مثل الاعتراض بـ: مضرب الشول، فقال: «إن المضرب وضع لدلالة على زمان فقط، وإن كنا نفهم مع ذلك الضرب، لاشتقاق اللفظ من الضرب، وإذا كان المفهوم من دلالة وضع الاسم معنى واحداً، فقد سلم لفظ الحد»٢٦.

كما دافع عن التعريف ضد الاعتراض باسم الفاعل، فقال: «إن ضارباً موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه... ولو كان موضوعاً لزمان لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالاً على الزمان"٢٧، وبهذا يتبين أن ابن الوراق لم يأت بشيء جديد سوى الجمع بين تعريفين ورده على هذه الاعتراضات أيضا سبقه إليها غيره مثل السيرافي كما مرّ آنفاً.

٥,٢. ابن فارس ونقد تعريفات النحاة الأوائل وعرض تعريف آخر

يقدّم ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) نقداً استقرائياً لتعريفات النحاة، يبدأ بعرض الأقوال ثم نقضها٢٨، دون أن يتبنّى تعريفاً بديلاً حاسماً للخلاف، ويمكن تلخيص نقده في الأسطر الآتية حسب التسلسل الزمني:

نقد تعريف سيبويه: (الاسم نحو: رجل، وفرس) رآه تمثيلاً لا حداً. وما نُسب إلى سيبويه من أن (الاسم هو المُحدَّث عنه) غير دقيق؛ لأن من الأسماء مثل: كيف لا يُحدّث عنها ومع ذلك فهي أسماء.

وردَّ ما رآه المبرد بأنه مذهب سيبويه في تحديد الاسم وهو: ما صلح أن يكون فاعلاً، بوجود أسماء لا تصلح أن تكون فاعلاً، نحو: كيف، أين. واحتج بكلام سيبويه على اسمية هذه الكلمات.

ثم انتقد تعريف الكسائي: (الاسم ما وصف) بأن كيف وأين اسمان ولا يُنعتان، أي الوصف ليس علامة لازمة للاسم.

ثم اعترض على تعريف الفراء: (ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام) بوجود أسماء كثيرة لا تقبل شيئاً من ذلك (أسماء الاستفهام والشرط والظروف). أي أن هذه العلامات ليست كلية شاملة لجميع الأسماء.

ونقد أيضاً تعريف الأخفش الذي مضمونه: (الاسم ما صلح له الفعل والصفة، وقَبِل التثنية والجمع، وامتنع من التصريف)، رده بأنه معارض بما ذكره سابقاً أي لا يخلو من الاستثناء، فبعض الأسماء لا تثنى ولا تجمع، ومنها ما لا يكون فاعلاً. ومن التعريفات التي ذكرها هذا التعريف (ما دخل عليه حرف

٢٢ الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ٤٨.

٢٣ الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م) ١٥/١.

٢٤ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٥/١.

٢٥ محمد بن عبد الله ابن الوراق، علل النحو، تح: محمود جاسم الدرويش، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م) ١٣٩.

٢٦ ابن الوراق، علل النحو، ١٤٠.

٢٧ ابن الوراق، علل النحو، ١٤١.

٢٨ أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م) ٤٨.

من حروف الخفض). ورد عليه بأنه من الأسماء ما لا يدخل عليها حرف جر، نحو: كيف، وأين. وكذلك قول من قال: (ما صَلَح أن ينادى)، فكان الرد عليه بأن كيف اسم وأين وإذا ولا يصلح أن يقع عليها نداء. ونقد تعريف الزجاج: (صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان) بأن هذا الحدّ يشمل الحرف أيضاً نحو: هل، وبل.

ثم يصرّح بعد ذكر هذه التعريفات ونقدها نقده لها: «ما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة»، وهذا يعنى أنه لم يرض عما ذكره لعدم وجود تعريف شامل مانع للاسم عند النحاة، ثم يعود ليبين لنا ما يمكن أن يطمئن إليه من يراه قريباً من الحد الذي يرتضيه للاسم مما ذُكِرَ له عن بعض أهل العربية: «الاسم ما كان مستقراً على المسمّى وقت ذكرك إياه ولازماً له. وهذا قريب». فوصفه له بأنه قريب دليل على أنه أقرب حدّ اطمأن إليه٢٩.

والحق أن هذا التعريف مختلف عما سبقه من التعريفات فهو لم يعتمد على الوظيفة النحوية (الفاعلية أو المفعولية، أو أن يحدّث عنه، أو أن يُنْعَتَ، و.... ولا على العلامات الدالة على الاسم مثل: قبول حرف الجر، أو أن ينادى، أو دخول الألف واللام و...، ولم يقترب من التعريفات التي حدّت الاسم بأنه لفظ مفرد غير مقترن بزمان محصل، بل ذكر قيوداً أخرى مثل: الاستقرار والمسمى، ولزومه للمسمّى. ولكنه في المحصلة ينتهي إلى المعنى ذاته، فكل ما كان مستقراً على المسمى لا يكون إلا لفظاً دالاً على معنى مفرد، وتقييده باللزوم له ليخرج الفعل عن حد الاسم، فالاسم ما ثبت واستقر مع مرور الزمن، والفعل يتغير بتغير الزمن، وهذا ما صرّح به تعريفات سابقة عندما قيدوا تعريف الاسم بأن يكون غير مقترن بزمن ومنهم أضاف: محصّل، حتى يخرج منه الأسماء الدالة على الزمن المطلق، مثل اليوم والليلة، فبهذا أتى بتعريف مغاير لفظاً ومقارب معنى لبعض التعريفات السابقة.

ما بعد القرن الرابع الهجري وتعدد التعاريف وإشكالاتها

١,٣. الباقولي وإنكاره وجود حدّ للاسم

ذهب الباقولي (ت ٥٤٢هـ) إلى أنه لا حد للاسم لغة لأن حد الشيء ما يمنع من الدخول فيه ما ليس منه، ومن الخروج منه ما هو فيه، وليس هناك تعريف جامع مانع للاسم، ولم يرض بحد ابن السراج للاسم وبيّن بطلانه، كما بين فساد حد الجرجاني٣٠.

وبعد أن بيّن أن هناك اختلافاً في حد الاسم ذهب إلى أن الصحيح أنه لا حد له لغة، وهو بهذا خالف ابن جني الذي رأى أن الاسم هو: «ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص(٣١،كما خالف أبا علي الفارسي الذي ذكر عدة تعريفات في العسكريات ومنها قوله: «ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص، ففصل (ما دل على معنى) بينه وبين الفعل الذي يدل على معنيين. وبقوله: أن ما يدل عليه يكون شخصاً، وغير شخص، بين الاسم، والحرف، فصار ذلك وصفاً شاملاً لجميع الأسماء، ومخصصاً لها من الفعل والحرف»٣٢.

والحد الذي ذكره أبو علي الفارسي هو حد ابن السراج٣٣ وقد رفضه الباقولي أيضاً.

وموقف الباقولي هذا يعكس الإحباط الذي أصاب بعض النحاة من كثرة التعريفات المتعارضة وعدم الوصول إلى تعريف متفق عليه٣٤.

٢,٣. أبو القاسم السهيلي وترجيحه تحديد الاسم وفق الصناعة النحوية

أيدّ السهيليُّ (ت ٥٨١) الزجاجيَّ فيما ذهب إليه من حدّ الاسم: (ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً...) فقال: «قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها»٣٥، يريد السهيلي أن ينبّه إلى أنه ليس بالضرورة أن نحد الاسم بما يناسب الحدود المنطقية وقواعده حتى يكون مقبولاً، ولا يلزمنا أن نُعَرِّفَ الاسم بالجنس والفصل فيكون جامعاً مانعاً كأنه حدٌّ من حدودِ المنطق، فما دام صحيحاً وفق صناعة النحو وقواعده لا يلتفت إلى غيرها، فالأولى بنا أن نعرف حدود النحو بمصطلحات النحو، ولا أستبعد أن يكون هذا القول ردة فعلٍ على توغل النحاة في استعمال المنطق في علم النحو، وشدة اعتمادهم عليه، وهذا ليس بغريب على السهيلي الذي كثيرا ما ينتقد النحاة في كتابه نتائج الفكر في النحو.

٣,٣. أبو البقاء العكبري ونقد الحدود المتداولة وبيان حدّ الحدّ منطقياً

قدّم أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في كتابه مسائل خلافية في النحو نقداً شاملاً للتعاريف المتداولة للاسم، وبيّن عيوب كل منها، ثم اختار ما رآه صواباً بناء على الطرد والعكس والجنس والفصل، ولكنه شرع في بيان حد الحدّ الصحيح فذكر عدة حدود مختلفة الألفاظ، متفقة المعاني، فمنها: اللفظ الدّال على كمال ماهية الشيء. ومنها: ما اطرد وانعكس. ومنها: عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل٣٦. بهذا وضّح ما يريده من الحدود، بعد أن ذكر حد الحد الصحيح، وهو حدّ منطقي خالص. ومن تلك الحدود التي ذكرها ورفضها:

التعريف بالإعراب أو التنوين: ما استحق الإعراب في أول وضعه أو ما استحق التنوين"، نسبه إلى بعض دون أن يسميهم.

---

٢٩ ابن فارس، الصاحبي، ٤٩.

٣٠ علي بن الحسين، الباقولي، شرح اللمع، تح: إبراهيم أبو عبادة، (السعودية: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٠م) ١٨٦.

٣١ الباقولي، شرح اللمع، ص١٨٦.

٣٢ الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، تح: علي جابر المنصوري، (العراق، من مطبوعات جامعة بغداد-كلية الشريعة، ط١، ١٩٨٢م) ٧٢. والمسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، (لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م) ٦٩.

٣٣ الأصول في النحو، ٣٦/١.

٣٤ إنكاره لحدِّ الاسم أثار فضولي ودفعني إلى بحث هذه المسألة وجمع أقوال النحاة فيها والوقوف على الإشكالية الكامنة فيها، ومعرفة مدى التطور الذي حصل على هذا الحد. وذلك أثناء كتابة أطروحة الدكتوراه.

٣٥ عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م) ٥٠.

٣٦ عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: محمد خير الحلواني، (بيروت: درا الشرق العربي، ١٩٩٢م) ٤٦.

رده بأنه دور منطقي، فقال: «إن استحقاق الشيء لحكم ينبغي أن يسبق العلم بحقيقته، حتى يرتب عليه الحكم...»٣٧ فإنه لا يثبت كونه اسماً إلا باستحقاق الإعراب، ولا يستحق الإعراب إلا بكونه اسماً، وهذا دور، وكذلك فيما يخص استحقاق التنوين، فضلاً عن أن من الأسماء ما لا يقبل التنوين.

التعريف بالسمو: "ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه"

رده بأنه جعل في الحد لفظ المحدود نفسه، فقال: «جعل في الحد لفظ المحدود، وإذا كنا لا نعلم معنى الاسم فكيف يجعل فيما يوضحه لفظاً مشتقاً منه»٣٨.

تعريف عبد القاهر الجرجاني: حد الاسم ما جاز الإخبار عنه.

رده بأنه يطرد ولا ينعكس، فقال: «إن هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس، والدليل عليه قولك: إذ، وإذا، وأيان، وأين، وغير ذلك، وإنها أسماء ولا يصح الإخبار عنها، فعند ذلك يبطل كونه حدا «٣٩.

ثم بيّن العكبري أن عبد القاهر أراد به علامة لا حداً، لأن «الحد ما اطرد وانعكس»، أما العلامة فتطرد ولا تنعكس.

التعريف الصحيح عند العكبري

بعد نقد التعاريف السابقة، قدّم العكبري التعريف الذي يراه صحيحاً فقال: «الاسم كل لفظ دلّ على معنى مفرد في نفسه، فحد صحيح، إذ الحد ما جمع الجنس والفصل، واستوعب جنس المحدود"٤٠.

وقد دافع عن هذا التعريف ضد الاعتراضات المختلفة، وبيّن أن «الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولاً، فإذا جاء منها شيء على خلاف ذلك لعارض، لم ينتقض الحد به».

إذن فلا يكون الحدّ حداً صحيحاً إلا إذا كان جامعاً مانعاً شاملاً للجنس والفصل، فهو يصرَّح بضرورة استخدام المصطلحات المنطقية لتحديد الاسم بحد صحيح؛ لذا نراه قد انتقد كل التعريفات السابقة، إلا أنه صحّح حد ابن السراج غير أنه اختلط عليه الأمر في نقل تعريفه: «الاسم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل»٤١. والصحيح كما ذكرنا آنفاً أنه حدّ الاسم بقوله: ما دلّ على معنى مفرد....» فابن السراج: لم يقيد الحد بقيد(غير مقترن بزمان) كما نقل عنه العكبري، بل قيدّ المعنى بالإفراد، وهو ما لم ينقله عنه، فكاد حدُّهُ يتطابق مع حد ابن السراج لولا قيد(في نفسه). أي أن كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه دون حاجة إلى كلمة أخرى. فاستقلاله بنفسه للدلالة على معنى مفرد غير محتاج إلى لفظ آخر.

٤،٣. ابن الحاجب وإضافة قيد (عدم الاقتران بالأزمنة الثلاثة)

عرّف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) الاسم بقوله: «الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة». وقد أضاف عبارة «أحد الأزمنة الثلاثة»٤٢، بدلاً من «زمان محصل» لمزيد من الوضوح والاحتراز وليدخل في الحد: الغبوق والصبوح، لأن الصبوح يدل على شُرْبٍ في أول النهار، والغبوق يدل على شرب في آخره فهما مقيدان بالزمن المطلق لا بأحد الأزمنة الثلاثة، فجاءت هذه الإضافة على الحد استدراكاً على الحدود السابقة، وذلك لإحساسه بأنها قد تعرضت لانتقادات وجيهة من هذا الجانب، وأنه لا بدّ من قيد جديد يدفع تلك الاعتراضات.

غير أنه –وإن سلم من تلك الاعتراضات- لم يسلم من اعتراضات أخرى، ومنها: القول بأن المضارع (يقوم) مشترك بين الحال والاستقبال، فهو لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً، فيدخل في حد الاسم. وأجاب ابن الحاجب بأن «الواضع لم يضع الفعل المضارع إلا دالاً على أحد الأزمنة أبداً، واللبس إنما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة وعلى الآخر أخرى، لا لأنه غير موضوع لأحدهما، بخلاف الغَبُوق والصَّبُوح فإنه لم يوضع قد دالاً على أحد الأزمنة لا بظهور ولا باشتراك»٤٣.

كما أجاب عن الاعتراض بأن اسم الفاعل نحو: زيدٌ ضاربٌ عَمْراً يدل على الزمان عند إعماله ويدلّ على أحد الأزمنة – وإن كانت دلالة مشتركة- فأجاب بأن «ضارباً موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك زيدٌ ضاربٌ، ولا دلالة لـ ضارب على زمان البتة... ولا أثر لما عرض فيه على غير قياس»٤٤.

ويورد إشكالاً آخر على حدِّه، مثل: عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب وحبَّذا فإنها أفعالٌ تدل على معنى في نفسها، دون أن يقترن بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال، ليجيب عنها بأن تجريدها من معنى الزمان عرض، وأصل وضعها للدلالة على الزمان، فلما أخرجت إلى معنى الإنشاء وجب قطعها عن الزمان»٤٥.

وخلاصة القول في هذه المسألة هو أن ابن الحاجب أضاف قيداً لدفع بعض الإشكالات التي رآها صائبة وجيهة وذكر بعض الإشكالات الأخرى وردّ

٣٧ أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ٤٩.

٣٨ أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ٥٠.

٣٩ أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ٥١.

٤٠ أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ٥٢.

٤١ أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ٤٧.

٤٢ عثمان بن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تح: جمال عبد العاطي مخيم أحمد، (الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧م) ٢٢١/١.

٤٣ ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ٢٢٤/١.

٤٤ ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ٢٢٥/١.

٤٥ ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ٢٢٧/١.

عليها، دون أن يدفعه تلك الاعتراضات على وضع حدٍّ جديد ربما لأنه لا يراها صائبة أو مستحقة لوضع قيود جديدة على الحد لتجنبها، ولكن هذه العادة من النحاة -عادة ذكر الاعتراضات والرد عليها- يجعل من الحد عرضة للتغير والتطور، فمهما كان الاعتراض ضعيفاً والرد عليها قوياً يبقى احتمال من يأتي فيعكس المسألة وارداً، فيقوي الاعتراض ويضعف الرد، عندئذ سيحتاج إلى إضافة قيد جديد على الحد دفعاً للاعتراض.

فنلاحظ كيف تطور هذا القيد في التعريف فبدأ بألا يكون غير مقترن بزمن، ثم تطور إلى: ألا يكون مقترناً بزمن محصل، ثم تطور إلى: ألا يكون مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة. يشير هذا التطور إلى وجود اعتراضات يتناقلها النحاة جيلاً بعد جيل، وكلما يأتي جيل يحاول أن يتخلص من هذه الاعتراضات التي تواجه الحد بتغيير في الحد إضافة أو حذفاً أو تغييراً، وربما كان الدافع الذي جعل سيبويه يقتصر على حد الاسم بالتمثيل هذا التعقيد الشديد والإشكال اللذان يحيطان بحد الاسم في هذا التقسيم الثلاثي للكلم.

القرنان السابع والثامن - ابن مالك والتعريف بالإسناد وأبو حيان ونقده للتعريف ٤٦

١,٤. ابن مالك والتعريف بالإسناد

عدل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عن التعريفات التقليدية القائمة على الدلالة المعنوية إلى تعريف قائم على الوظيفة النحوية، فقال: «الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها»٤٧، وهذا تعريف مبتكر يختلف عن كل التعريفات السابقة، فهو لا يعتمد على الدلالة المعنوية للاسم (كونه يدل على معنى مفرد)، ولا على علاماته الشكلية (قبول الجر والتنوين)، وإنما يعتمد على خاصية نحوية وهي قبول الإسناد.

وقد عرّف ابن مالك الإسناد بأنه: «عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»٤٨. فالإسناد عنده إن كان باعتبار المعنى -وهو المقصود بالتعريف- اختص بالأسماء، وإن كان باعتبار اللفظ صلح لاسم، مثل: زيد معرب. ولفعل، مثل: قام مبني على الفتح. ولحرف، نحو: في حرفُ جر.

وقد أضاف ابن مالك عبارة (أو نظيرها) ليدخل في التعريف الأسماء التي لا يصح الإسناد إليها مباشرة، مثل أسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية، فهذه لا تقبل الإسناد لكن يقبله نظيرها. فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعاً.

٢,٤. أبو حيان ونقد تعريف ابن مالك

انتقد أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تعريف ابن مالك من عدة وجوه:

التعريف بخاصة من خصائصه حالة التركيب: قال أبو حيان: «وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار، لأن النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حده بأمر عارض له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأن الحدود»٤٩.

الغموض والإبهام: قال: «مع ما في حده من غموض اللفظ والإبهام والترديد والمجاز الذي هو مناف للحد، إذ الحد إنما يؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كل قيد في حده يحتاج إلى شرح طويل"٥٠.

اقترح أبو حيان تعريفاً بديلاً فقال: «أحسن ما حد به الاسم أن يقال: الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان»٥١. وهذا يعود إلى التعريف التقليدي القائم على الدلالة المعنوية ولكن مع اختلاف بسيط في الصياغة.

٣,٤. ناظر الجيش والتوسع في شرح التعريف

قدم ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) شرحاً موسعاً لتعريف ابن مالك، وناقش الإشكالات المختلفة التي أوردها الشراح. ومن أهم ما ذكره:

الدور المنطقي: أجاب عن الاعتراض بأن معرفة كون الشيء نظيراً للاسم يتوقف على معرفة كونه اسماً، فيلزم الدور، فقال: «إن المصنف لم يجعل معرفة اسمية الشيء موقوفة على معرفة كونه نظيراً، بل لما حد الاسم بقبوله للإسناد المعنوي، وكان بعض الأسماء الذي علمت اسميته من خارج لا يقبل ذلك، أراد أن يزيد هذه الزيادة لئلا يصير الحد غير منعكس»٥٢.

الاستغناء عن (أو نظيرها): «ذكر ناظر الجيش أن بعض النحاة رأى أنه لا حاجة لقول ابن مالك (أو نظيرها)، لأن الأسماء التي لزمت في الاستعمال طريقة واحدة من مصدرية أو ظرفية «داخلة في الحد غير خارجة عنه، لأن المراد إنما هو صحة الإسناد إلى الكلمة وقبول معناها له، ولا شك أن معاني هذه الأسماء قابلة للإسناد ولا يلزم من استعمالها غير مسند إليها ألا يصح الإسناد إليها؛ فإن المراد إنما هو قبول معنى الكلمة لذلك من حيث الجملة"٥٣

غير أنه انتقد تعريف ابن مالك بأنه متوقف على تصور الإسناد، ولأن ابن مالك يعلم أن الإسناد أيضاً يحتاج إلى تعريف فعرّفه كما مرّ معنا آنفاً لذلك

---

٤٦ وقد تناول د. عرفان قايا هذه الجزئية، حيث استعرض تعريف ابن مالك وانتقدات كل من أبي حيان وناظر الجيش له، يمكن مراجعتها والاستفادة منها، والمقالة باللغة التركية:

Kaya, İrfan. "Mantık-Nahiv İlişkisini Tanımlar Terminolojisi Üzerinden Okumak -Nâzıru'l-Ceyş'in Ebû Hayyân'a Eleştirileri Bağlamında-". *Marife Dini Araştırmalar Dergisi* 24/2 (01 Aralık 2024): 378.

٤٧ محمد بن عبد الله، ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، (مصر: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م) ٩/١.

٤٨ ابن مالك، شرح التسهيل، ٩/١.

٤٩ محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٧م) ٤٥/١.

٥٠ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ٤٥/١.

٥١ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ٤٦/١.

٥٢ محمد بن يوسف، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ) ٥٢.

٥٣ ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٥٣.

انتقده على هذا الحد أبو حيان وناظر الجيش رغم دفاعه عن كثير من الاعتراضات الموجهة إليه، فالتعريف لا يكون بكلمة تحتاج أيضاً إلى تعريف فهذا يصعب من التعريف، والغاية منه هو التسهيل، فابن مالك صعّب في تسهيله حدّ الاسم بدلاً من تسهيله.

فمن سيبويه إلى ابن مالك لاحظنا ما طرأ على حد الاسم من الاختلافات المنهجية من التمثيل إلى الإسناد وما بينهما من الإنكار والدلالة المعنوية والخصوصية والوظيفية فهذه جملة ما مرّ به حد الاسم، إلا أن المعتمد لدى أكثر النحاة هو الحد بالدلالة المعنوية الذي لم يسلم أيضاً من الاختلاف في إضافة القيود أو حذفها أو تعديلها، والآن ننتقل إلى الحديث عن آراء الباحثين المحدثين الذين أرادوا إعادة النظر فيها ليدلوا بدلوهم ويبينوا ما فيه من الإشكال وطرح ما لديهم من الاقتراحات في هذه المسألة.

المحاولات الحديثة لإعادة النظر في تعريف الاسم

كعادة النحاة كل يدلي بدلوه، كان للباحثين المحدثين أيضاً آراء عن ماهية الاسم ومحاولات لإعادة النظر فيها، سنستعرض في الأسطر القليلة القادمة أهم تلك الآراء:

١,٥. محمود السعران والفصائل النحوية النسبية

أشار محمود السعران إلى أن معنى الفصيلة النحوية نفسها يختلف باختلاف اللغات، فقال: «الاسم فصيلة نحوية يتحدد معناها باعتبار ما تقابله في اللغة موضوع الدرس: فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظاماً نحوياً ثلاثياً تنقسم فيه الكلمة إلى اسم وفعل وأداة يختلف عن معنى الاسم في نظام نحوي خماسي تنقسم فيه الكلمة إلى اسم وفعل وأداة وصفة وضمير»٥٤.

وهذا يعني أن تعريف الاسم ليس مطلقاً، بل هو نسبي يتحدد بما يقابله في النظام اللغوي. فاللغات التي تميز الصفة والضمير من الاسم شكلياً تكون دلالة «الاسم» فيها أضيق من دلالته في اللغات التي لا تميزهما.

٢,٥. تمام حسان والتقسيم السباعي للكلم

اقترح تمام حسان تقسيماً جديداً للكلم يقوم على التمييز الدقيق بين المبنى والمعنى، فجعل أقسام الكلم سبعة: الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة.

وقد أفرد الصفة والضمير والخالفة والظرف بأقسام مستقلة بعد أن كانت تُعد من الأسماء في التقسيم التقليدي. وبرر ذلك بقوله: «سنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على الرغم من أنها من الأسماء، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال... وكذلك الضمير... والخوالف... والظروف»٥٥.

تعريف الاسم عند تمام حسان:

ميّز تمام حسان الاسم عن الأقسام الستة الأخرى بمجموعة من الخصائص:

من حيث المبنى٥٦:

من حيث الصورة الإعرابية: قبول الجر لفظاً، ولا يشاركه فيها إلا الصفات.

الصيغة الخاصة (صيغ المفردات الاسمية)

قابلية الدخول في الجدول الثلاثة (الإلصاق- التصريف- الإسناد).

من حيث الرسم الإملائي: قبول التنوين إملائياً، ويشاركه فيه الصفة.

قبول اللواصق (الضمائر المتصلة وعلامات التثنية والجمع).

الصفة شاركت الاسم في كل الخصائص اللفظية، وهنا يفترق الاسم والصفة من حيث الدلالة المعنوية.

من حيث المعنى: الدلالة على مسمى، وهذا أهم ما يميز الاسم عن بقية الأقسام. فيقول: «فيمتاز الاسم عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى: فالاسم المعين مسماه هو المعين، واسم الحدث مسماه هو الحدث، واسم الجنس مسماه الجنس، والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين. أما الصفة فلا تدل على مسمى وإنما تدل على موصوف بالحدث، وأما الفعل فلا يدل على مسمى وإنما يدل على اقتران حدث وزمن، وأما الضمير فلا يدل على مسمى وإنما يدل على مطلق حضور أو غيبة على نحو ما سنرى بعد قليل وأما الخالفة فإنها تدل على الإفصاح، وأما الظرف فإنه يدل على الظرفية والإفصاح والظرفية من المعاني العامة لا من قبيل المسمى وأما الأدوات فإنها تدل على علاقات لا على مسميات. فبهذا يمتاز الاسم عن بقية أقسام الكلم فلا يشابه واحداً فيها من حيث المعنى»٥٧.

يعود تمام حسّان إلى المعنى الدلالي ليميز الاسم عن غيره من الأقسام الأخرى، ولا سيما الصفة فميّز بينهما بأن الصفة تدل على موصوف بالحدث، والاسم يدل على مسمى، وكذلك الفعل فقد فرّق بينهما بأن الفعل يدل على اقتران معنى وحدث، وأما عن الخصائص اللفظية فهي مما تكلم النحاة عنها أثناء حديثهم عن علامات الاسم وخصائصه، وأشار تمام حسان إلى أنه لم يتمكن من تمييز الاسم عن الصفة إلا باللجوء إلى المعنى الدلالي، لأنه رأى أن

٥٤ محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي (القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٧م) ١٩٤.

٥٥ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤م) ٨٨.

٥٦ حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٩٢.

٥٧ حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ٩٥.

الصفة شديدة الالتصاق بالاسم.

والحاصل أن تمام حسان حاول أن يقلص من حد الاسم فيخرج منه الصفة والضمير وأسماء الإشارة والموصول وأسماء الأفعال والأصوات، فضلاً عن الفعل والحرف فيكون تقسيم الكلمة سباعياً بدلاً من الثلاثي، فكان ذلك على حساب حد الاسم الذي أخرج منه الأقسام الأربعة، بإيجاد فرق بينها وبين الاسم إما من حيث المبنى، وإما من حيث المعنى.

والفرق بين النحاة وتمام حسان يعود إلى أن النحاة بحثوا عن سمات مشتركة بين الاسم وغيرها من الأقسام فيما عدا الفعل والحرف لتكوين حد شامل جامع لكل ما عدا الفعل والحرف، مثل: أسماء الأفعال والصفات والضمائر وأسماء الأصوات والإشارة والموصولات، بينما بحث تمام حسّان عن سمات تنفرد فيها كل قسم عن الآخر سواء من حيث المبنى أو المعنى، فوجد في كل منها ما يميزها عن غيرها، والنحاة وجدوا في كل منها ما يمكن أن يجمعها مع غيرها تحت مسمى واحد. فهؤلاء كان مهمتهم الجمع ما يمكن جمعه فحدوا الاسم بما يقابل الفعل والحرف، وتمام حسان حدَّ الاسم بمفهوم ضيق أخرج منه ما يمكن إخراجه، ولو باختلاف في المبنى أو المعنى، وتقسيمه هذا يشبه ما نراه في اللغة الإنكليزية.

٣,٥. عبد الرحمن الحاج صالح والعودة للمنهج الإجرائي

دعا عبد الرحمن الحاج صالح إلى العودة للفهم الإجرائي الأصيل الذي كان عند النحاة الأوائل، مؤكداً أن الحد « بهذا المعنى لا يخص الاسم في ذاته ولا الفعل في ذاته بل يخصهما في مجرى واحد منهما «٥٨ .

وقد ميّز الحاج صالح بين مستويين من التعريف:

التعريف من الجانب اللفظي (الإجرائي): الاسم وحدة لغوية يولدّها الدخول على الاسم المفرد والخروج منه لعدد من الزوائد وصلاً لا بناءً، وهي: قبلها حرف الجر وأداة التعريف، وبعدها: علامة الإعراب والتنوين المعاقب لأداة التعريف والمضاف إليه المعاقب لها وللتنوين"٥٩ .

التعريف من الجانب الدلالي الإفادي: «ما يدل على فئة من الأشياء أو واحد منها بعينه في مقابل ما يدل على الحدث الحادث في زمان معين وفي مقابل ما يدل على معنى من معاني النحو»٦٠.

وأكد الحاج صالح أن النحاة الأوائل كانوا سباقين في فهم اللغة كنظام من العمليات لا كمجموعة من الماهيات، وأن تخليط النحاة المتأخرين بين الوجهة المفهومية (المنطقية) والوجهة الإجرائية أدى إلى اضطراب شديد في تعريف الاسم.

ويرى الحاج صالح أن الاسم عند سيبويه هو: «الكلمة التي إذا تصرفت احتملت يميناً وشمالاً زوائد معينة وفي مواضع معينة وهي محدودة العدد: على اليمين حرف الجر ثم الألف واللام، وعلى اليسار: علامات الإعراب +التنوين أو المضاف إليه(يعاقبان الألف واللام)+ الصفة»٦١. وهذا تعريف يقوم على وصف البنية النحوية للاسم وعلاقاته التركيبية، لا على تحديد ماهيته المجردة، فهو بهذا يختار هذا التعريف القائم على مجموعة من خصائص الاسم في حالة التركيب، ويرفض تعريف كثير من النحاة القائم على المعنى الدلالي لتحديد ماهيته المجردة قبل استعمالها في التراكيب. وينسبه إلى سيبويه، لا أحد من النحاة ينكر هذه الزوائد التي تأتي مع الاسم يميناً أو شمالاً بل هي العلامات الدالة على الاسم، فهو بهذا لا يأتي بشيء جديد بل يريد تحديد الاسم بعلاماته الدالة عليه. ويؤكد أن الحد عند النحاة الأوائل لم يكن لتحديد المعاني والمفاهيم بل كان خاصاً بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات، وليس له أي وظيفة أخرى عند سيبويه ومعاصريه إلى هذا التحديد٦٢.

٤,٥. حسن خميس الملخ والتفكير العلمي في النحو

ناقش حسن خميس الملخ مسألة تعريف المصطلحات النحوية من منظور تاريخ العلم، وبيّن أن «صياغة تعريف للمصطلح لا يستقر غالباً إلا بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات، لهذا لم تضع التعريفات الأولى للمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صيغت بها فيما بعد»٦٣.

وقد صنّف الملخ أشكال التعريف في النحو العربي إلى ستة أنواع٦٤.

التعريف بالمثال: كتعريف سيبويه للاسم.

التعريف بالمعنى الوظيفي: كتعريف الزجاجي للاسم.

التعريف بأصل التحويل: كتعريف بعض المصطلحات بردها إلى أصلها قبل التحويل.

التعريف بالضد: كتعريف الشيء بنقيضه.

التعريف بالخاصية: وهو أحسن أشكال التعريف في النحو العربي والتعريف بالخاصية على ثلاثة أشكال:

خاصية المبنى: كتعريف الاسم بقبول التصغير والتكسير.

٥٨ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٢٤.

٥٩ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٣٢.

٦٠ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٣٢.

٦١ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٢٥.

٦٢ الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ١٢٢.

٦٣ حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، (الأردن: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م) ١٤١.

٦٤ خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو، ١٤٢-١٤٥.

خاصية الاقتران: كتعريف الاسم بقبول الجر والتنوين.

خاصية الموقع الإعرابي: كتعريف الاسم بقبول الإسناد.

وأكد الملخ أن فوائد التعريف في النحو تتمثل في الاستدلال (أي الاستدلال بشيء من تعريف المصطلح على غوامض الكلمات)، والتفريع (أي تقسيم الصنف إلى درجات وفروع حسب توافر الخواص فيها).

التعريف بالماهية: كقول ابن السراج في تعريف الاسم، فقد رأى أنه «أصعب أنواع التعريفات وأدقها.. ولأنه فرع إدراك المعرَّف إدراكاً تاماً فقد عزّ تحقيقه، وإن تحقق صعب شرح وتوضيحه»٦٥.

ويميل خميس الملخ إلى ترجيح التعريف بالخاصية إذ وصفه بأحسن أشكال التعريف في النحو العربي، غير أنه يعترف بأن أدق التعريفات وأصعبها ما كان بالماهية كتعريف ابن السراج للاسم.

إشكاليات تعريف الاسم وأسبابها

١,٦. التعريف الجامع المانع - إشكالية لم تُحَل

على الرغم من كثرة التعريفات التي قدمها النحاة للاسم إلا أن أحداً منهم لم يستطع أن يقدم تعريفاً جامعاً مانعاً يرضى عنه الجميع. فكل تعريف إما أن يكون غير جامع (يخرج منه بعض الأسماء) أو غير مانع (يدخل فيه ما ليس باسم).

فتعريف: «ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان» يخرج منه أسماء الأفعال والمصادر الدالة على زمان معين، ويدخل فيه بعض حروف المعاني. وتعريف «ما جاز الإخبار عنه» يخرج منه أدوات الاستفهام والشرط والظروف المبنية. وتعريف «ما يسند ما لمعناه إلى نفسه» غامض ويحتاج إلى تأويلات كثيرة.

وقد أدى هذا إلى أن ذهب بعض النحاة مثل الباقولي إلى أنه «لا حد للاسم لغة»، أي لا يمكن وضع تعريف جامع مانع له.

٢,٦. أسباب الاضطراب في تعريف الاسم

يمكن إرجاع الاضطراب الشديد في تعريف الاسم إلى عدة أسباب:

اختلاف المنهج: بين المنهج الإجرائي الوصفي والمنهج المنطقي الفلسفي أدى إلى تعريفات مختلفة تماماً. فالأوائل عرّفوا الاسم بخصائصه في التركيب، والمتأخرون عرّفوه بماهيته المجردة.

عدم التمييز بين مستويات التحليل: لم يميز كثير من النحاة بين المستوى الشكلي (المبنى) والمستوى الدلالي (المعنى) والمستوى الوظيفي (الإعراب). فخلطوا بين هذه المستويات في تعريف واحد، مما أدى إلى اضطراب.

محاولة الشمول المطلق: حاول بعض النحاة أن يضعوا تعريفاً واحداً يشمل كل ما سُمي اسماً في العربية، من الاسم المتمكن إلى أسماء الأفعال والأصوات والظروف المبنية وأدوات الشرط والاستفهام. وهذا صعب جداً لاختلاف هذه الأنواع اختلافاً كبيراً.

تأثير المنطق اليوناني: أدى التأثر بالمنطق اليوناني إلى فرض معايير صارمة للتعريف (الجنس والفصل، الاطراد والانعكاس) لا تتناسب مع طبيعة المصطلحات النحوية التي هي أقرب إلى الفصائل النسبية منها إلى الماهيات المطلقة.

الاختلاف في تحديد نطاق الاسم: اختلف النحاة في تحديد ما يدخل تحت الاسم وما لا يدخل. فبعضهم أدخل فيه الصفات والضمائر والظروف، وبعضهم أفردها بأقسام مستقلة. وهذا أدى إلى اختلاف التعريفات.

يمكن القول إن الحل الأمثل لهذه الإشكالية يكمن في عدة أمور:

التمييز الواضح بين مستويات التحليل: يجب التمييز بين المستوى الشكلي الإجرائي الذي يصف الخصائص اللغوية للكلمة، والمستوى الدلالي المفهومي الذي يحدد وظيفتها المعنوية، والمستوى الوظيفي الذي يحدد موقعها الإعرابي.

قبول نسبية التعريف: يجب الإقرار بأن تعريف الاسم نسبي يتحدد بما يقابله في النظام اللغوي، وليس تعريفاً مطلقاً. فإذا أفردنا الصفة والضمير بقسمين مستقلين كان تعريف الاسم أضيق مما لو أدخلناهما فيه.

التعريف بمجموعة خصائص: بدلاً من البحث عن تعريف واحد جامع مانع، يمكن تعريف الاسم بمجموعة من الخصائص الشكلية والدلالية والوظيفية التي تتحقق مجتمعة أو متفرقة في الأسماء، على نحو ما فعل تمام حسان.

التفريع والتدريج: بدلاً من محاولة إدخال كل ما سُمي اسماً في تعريف واحد، يمكن تقسيم الأسماء إلى درجات ومراتب حسب مدى تحقق الخصائص الاسمية فيها. فهناك الاسم المتمكن الذي تتحقق فيه كل الخصائص، وهناك الاسم المبني الذي فقد بعض الخصائص لمشابهة الحروف، وهناك ما هو بين بين .

العودة للمنهج الإجرائي: العودة إلى المنهج الإجرائي الأصيل الذي كان عند الخليل وسيبويه، والذي يقوم على وصف السلوك اللغوي للكلمة في التركيب، لا على تحديد ماهيتها المجردة. فهذا المنهج أكثر تناسباً مع طبيعة اللغة كنظام من العلاقات والعمليات.

---

٦٥ خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو، ١٤٥-١٤٦.

التعريف بالماهية في صيغتها الأخيرة: إن كان لا بدّ من التعريف بالماهية عند من يرجح ذلك فالأخذ بصيغته التي عند ابن حاجب أفضل وهي: «ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، كونها الصيغة التي وصل إليها النحاة بعد كثير من التعديلات وكونها أقل عرضة للاعتراضات الوجيهة.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نلخص نتائجه كالآتي:

كشفت دراسة تطور تعريف الاسم في النحو العربي عن مسيرة طويلة من الاجتهاد والبحث، امتدت أكثر من ألف عام، ابتداء من سيبويه الذي عرفه بالتمثيل وإلى يومنا هذا، وما زال الباحثون واللغويون يعيدون النظر فيه. وقد تأرجح تعريف الاسم بين منهجين رئيسيين: المنهج الإجرائي الوصفي الذي ساد في القرون الثلاثة الأولى، والمنهج المنطقي الفلسفي الذي ساد بعد ذلك.

وقد أثرى التأثير المنطقي النحو العربي بدقة التعريفات ووضوح المفاهيم والوعي بمعايير التعريف الجامع المانع، لكنه في الوقت نفسه أبعد النحو أحياناً عن طبيعته الوصفية الأصيلة، وأدخله في متاهات فلسفية لم تكن من صميم علم النحو، ولا من مصطلحاته.

أظهرت الدراسة أن المنهج الإجرائي الذي كان عند الخليل وسيبويه أقرب إلى روح اللغة وطبيعتها، لأنه يصف اللغة كما هي.

الدراسات الحديثة التي قدمها تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح وغيرهما تمثل محاولات جادة لإعادة النظر في تعريف الاسم وغيره من المصطلحات النحوية في ضوء المناهج اللغوية الحديثة، مع الحفاظ على روح النحو العربي الأصيل.

على الرغم من شيوع التعريف بالماهية وتعرضه لكثير من التعديلات والقيود التي أضافها النحاة تباعاً لم يصل إلى المستوى المرضي عنه لدى النحاة أنفسهم، يدلّ هذا على أمرين أولهما: عدم مناسبته لعلم النحو إلا أن النحاة أقحموه فيه إقحاماً، والآخر: صعوبة هذا النوع من التعريفات بحد ذاته.

قضية تعريف الاسم ليست قضية محسومة، بل هي قضية مفتوحة تقبل الاجتهاد والنظر في كل عصر بحسب المناهج والأدوات المتاحة. والمهم هو الوعي بالمنطلقات المنهجية لكل تعريف، والتمييز بين مستويات التحليل المختلفة، والسعي إلى تعريفات واضحة دقيقة تخدم أغراض النحو الوصفية والتعليمية والتطبيقية، غير أن السائد قديماً وحديثاً هو التعريف بالماهية كونها أدق التعريفات وأكثرها إحاطة بأفراد الاسم وألفاظه.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. تح: جمال عبد العاطي مخيم أحمد. الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٧م.

ابن السراج محمد بن سهل. الأصول في النحو. تح: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

ابن الوراق محمد بن عبد الله. علل النحو. تح: محمود جاسم الدرويش. الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.

ابن مالك محمد بن عبد الله. شرح التسهيل. تح: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون. مصر: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل للزمخشري. تح: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين. مسائل خلافية في النحو. تح: محمد خير الحلواني. بيروت: درا الشرق العربي، ١٩٩٢م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تح: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٧م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. المسائل العسكريات في النحو العربي. تح: علي جابر المنصوري. العراق: مطبوعات جامعة بغداد-كلية الشريعة، ط١، ١٩٨٢م.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. المسائل المشكلة. تح: يحيى مراد. لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.

ابن فارس. أحمد بن فارس بن زكريا. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

الباقولي، علي بن الحسين. شرح اللمع. تح: إبراهيم أبو عبادة. السعودية: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٩٠م.

حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤م.

الحاج صالح، عبد الرحمن. منطق العرب في علوم اللسان. الجزائر: موفم للنشر، ٢٠١٢م.

الرماني، علي بن عيسى. شرح كتاب سيبويه. تح: المتولي الدميري. القاهرة: مكتبة الآداب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تح: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، ١٩٨٦م.

سعيد الملخ، حسين خميس. التفكير العلمي في النحو العربي. الأردن: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢م.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. نتائج الفكر في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن. نتائج الفكر في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تح: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. تح: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة أحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٤م.

السعران، محمود. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٧م.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تح: علي محمد فاخر وآخرون. القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.

Kaya, İrfan. "Mantık-Nahiv İlişkisini Tanımlar Terminolojisi Üzerinden Okumak -Nâzıru'l-Ceyş'in Ebû Hayyân'a Eleştirileri Bağlamında-". *Marife Dini Araştırmalar Dergisi* 24/2 (01 Aralık 2024): 363-385. https://doi.org/10.33420/marife.1454621.

KAYNAKÇA

Ebû Ali el-Fârisî, el-Hasen b. Ahmed. *el-Mesâilü'l-askeriyyât fi'n-nahvi'l-Arabî*. Thk.: Ali Câbir el-Mansûrî. Irak: Câmiatü Bağdâd – Külliyetü'ş-Şerîa, 1982.

Ebû Ali el-Fârisî, el-Hasen b. Ahmed. *el-Mesâilü'l-müşkile*. Thk.: Yahyâ Murâd. Lübnan: Dârü'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2003.

Ebû Hayyân el-Endelüsî, Muhammed b. Yûsuf. *et-Tezyîl ve't-Tekmîl fî şerhi Kitâbi't-Teshîl*. Thk.: Hasan Hendâvî. Dımaşk: Dârü'l-Kalem, 1997.

Ebü'l-Bekâ el-Ukberî, Abdillah b. el-Hüseyn. *Mesâil hilâfiyye fi'n-nahiv*. Thk.: Muhammed Hayr el-Helvânî. Beyrut: Dârü'ş-Şarku'l-Arabî, 1992.

el-Bâkıllî, Ali b. el-Hüseyn. *Şerhu'l-luma'*. Thk.: İbrâhim Ebû Ubâde. Suudi Arabistan: İmam Muhammed b. Suûd Üniversitesi Yay, 1990.

el-Hâcc Sâlih, Abdurrahman. *Mantiḳu'l-arab fî ulûmi'l-lisân*. Cezayir: Moufem Yay, 2012.

el-Muberred, Muhammed b. Yezîd. *el-Muktedab*. Thk.: Muhammed Abdülhâlık Uzeyme. Kahire: Lecnatu İhyâi't-Turâsi'l-İslâmî, 1994.

er-Rummânî, Ali b. Îsâ. *Şerhu kitâbi Sîbaveyh*. Thk: el-Mutavellî ed-Demîrî. Kahire: Mektebetu'l-Âdâb.

es-Sa'rân, Mahmûd. *İlmu'l-Luğa: Mukaddime li'l-kâri'i'l-arabî*. Kahire: Dârü'l-Fikri'l-Arabî, 2. Bs., 1997.

es-Sîrâfî, el-Hasen b. Abdillah. *Şerhu Kitâbi Sîbeveyh*. Beyrut: Dârü'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2008.

es-Süheylî, Ebü'l-Kâsım Abdurrahman. *Netâicu'l-fikr fi'n-nahv*. Beyrut: Dârü'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1992.

ez-Zeccâcî, Abdurrahman b. İshak. *el-Îdâh fî ileli'n-nahv*. Thk.: Mâzin el-Mübârek. Beyrut: Dârü'n-Nefâis, 1986.

Hassân, Temmâm. *el-Luğatu'l-arabiyye ma'nâhâ ve mebnâhâ*. Mağrib: Dârü's-Sekâfe, 1994.

İbn Fâris, Ahmed b. Fâris b. Zekeriyyâ. *es-Sâhibî fî fıkhi'l-luğa ve mesâilihâ ve suneni'l-arab fî kelâmihâ*. Beyrut: Dârü'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1997.

İbn Mâlik, Muhammed b. Abdillah. *Şerhu't-Teshîl*. Thk.: Abdurrahman es-Seyyid ve Muhammed el-Muhtûn. Mısır: Hecr li't-Tıbâa ve'n-Neşr, 1990.

İbn Ya'îş, Ya'îş b. Ali. *Şerhu'l-Mufassal li'z-Zemahşerî*. Thk.: Emil Ya'kûb. Beyrut: Dârü'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2001.

İbnü'l-Hacib, Osman b. el-Hacib. *Şerhu'l-mukaddime el-kâfiye fî ilmi'l-i'râb*. Thk.: Cemâl Abdü'l-Atî Muhaym Ahmed. Riyad: Mektebetu Nizâr Mustafa el-Bâz, 1997.

İbnü'l-Verrâk, Muhammed b. Abdillah. *İlelu'n-nahv*. Thk.: Mahmûd Câsim ed-Dirvîş. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1999.

İbnü's-Serrâc, Muhammed b. Sehl. *el-Usûl fi'n-nahv*. Thk.: Abdü'l-Hüseyin el-Fetlî. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 2. Bs., 1996.

Kaya, İrfan. "Mantık-Nahiv İlişkisini Tanımlar Terminolojisi Üzerinden Okumak -Nâzıru'l-Ceyş'in Ebû Hayyân'a Eleştirileri Bağlamında-". Marife Dini Araştırmalar Dergisi 24/2 (01 Aralık 2024): 363-385. https://doi.org/10.33420/marife.1454621.

Nâzır el-Ceyş, Muhammed b. Yûsuf. *Temhîdu'l-kavâid bi-şerhi Teshîli'l-fevâid*. Thk.: Ali Muhammed Fâhir ve Diğerleri. Kahire: Dârü's-Selâm, 1428 H.

Saîd el-Melh, Hüseyin Hümeys. *et-Tefkîru'l-ilmî fi'n-nahvi'l-arabî*. Ürdün: Dârü'ş-Şurûk, 2002.

Sîbeveyh, Amr b. Osman. *el-Kitâb*. Thk.: Abdü's-Selâm Hârûn. Kahire: Mektebetü'l-Hancî, 3. Bs, 1988.

EXTENDED ABSTRACT

Defining terminology is an indispensable step in any field of knowledge, for it represents a fundamental entry point to understanding its internal structure, tracing its developments, and identifying its intellectual foundations. Examining terms—especially the central terms upon which a discipline is built—is in essence a study of the history of that discipline itself. Through such a study, one can uncover the intellectual contexts that shaped the emergence of a term, the debates it generated, and the methodologies used in defining it. It also highlights the influence of different scholarly schools on its formulation, and clarifies how it has changed across centuries. From this perspective, the study of the term "noun" (al-ism) in Arabic grammar becomes especially significant, as it is one of the foundational concepts upon which the entire grammatical system is constructed, and one of the major pillars on which numerous rules and discussions are based. This study seeks to present a comprehensive examination of the historical development of the concept of the noun in the works of Arab grammarians, beginning with the early stages of grammatical scholarship in Basra and Kufa, through its maturation in the works of the third and fourth centuries AH, and then its later elaborations, and finally reaching modern linguistic studies that have re-evaluated many traditional grammatical concepts. The research employs a descriptive-historical methodology, tracing the emergence and evolution of the term, analyzing the grammarians' texts in their original contexts, and considering the intellectual and scholarly environments that produced them. The study begins from a central hypothesis: that the variation in defining the noun among Arabic grammarians was not merely a matter of different examples or verbal formulations. Rather, it reflects a much deeper divergence in scholarly vision, methodological orientation, and the underlying understanding of the linguistic function of nouns. From the outset, there was no complete agreement on the essence of the noun; instead, multiple approaches emerged. Some scholars emphasized formal signs (ʿalāmāt) that distinguish the noun from the verb and the particle; others attempted to define its essence (māhiyya); and still others focused on its semantic or syntactic function within the sentence. The study shows that the earliest and most practical definition of the noun—found among the grammarians of the second century AH—was grounded in grammatical practice rather than philosophical abstraction. This early definition relied on observable signs such as genitive case, nunation (tanwīn), the vocative particle, and the definite article *al-*. This approach reflects an early stage of grammatical thought aimed at teaching learners and making syntax accessible, without introducing complex theoretical considerations. As the Arabic grammatical tradition developed, and as grammarians came into contact with Greek logic and philosophical writings, a noticeable shift began to appear in how the noun was defined. Some grammarians adopted a methodology based on essential definition (*ḥadd al-māhiyya*), which sought to determine the true nature of a concept by defining its genus and differentia. This produced abstract definitions such as: "The noun is that which denotes a meaning in itself without being associated with time," or "The noun is a word that signifies a meaning independent of action and temporal reference." Although such definitions became predominant in later grammatical works, the study reveals that they suffered from several issues: they failed to encompass all types of nouns, they were subject to semantic and grammatical objections, and they were often inconsistent in practical application, as grammarians themselves frequently returned to the use of signs when explaining grammatical categories. The study further shows that this "essentialist" approach was never universally accepted. Some grammarians criticized it as being too abstract and foreign to the true nature of grammatical study. A few scholars even denied the possibility of formulating a single, inclusive, exclusive definition of the noun, viewing the definitions found in grammatical texts as merely pedagogical tools rather than precise logical formulations. This represents an early internal critique within the grammatical tradition, reflecting awareness of the difficulty of reconciling logical definition with practical grammar. The research also examines the attempts of later grammarians to combine the essentialist method with the method of formal signs. This synthesis led to definitions that mixed abstract criteria with empirical markers, resulting in increasing complexity and conceptual overlap. The study suggests that this development mirrors the intellectual tendencies of later periods, which often sought to integrate multiple sciences into unified explanatory frameworks. On the other hand, the study surveys the contributions of modern Arabic linguists, who have reassessed the traditional concept of the noun in light of contemporary linguistic theories. These scholars have proposed clearer and more coherent definitions based on syntactic function, morphological behavior, or structural context. Some view the noun as a lexical category characterized by specific morphological and syntactic properties, while others define it as a semantic unit capable of being a subject or being predicated upon in the sentence. The findings of the study may be summarized as follows: Methodological diversity was the primary reason for the historical variation in defining the noun, not mere differences in wording or examples. The essentialist definition, despite its dominance in grammatical literature, is highly abstract, does not fully encompass all noun types, and has been repeatedly criticized and modified. These difficulties even led some grammarians to deny the existence of a comprehensive definition of the noun. However, it gradually receded with the rise of logical influence. Modern linguistic scholars have produced more precise and functional definitions, consis-

tent with contemporary linguistic methodology and better suited to the actual behavior of nouns in language. Through this analysis, the study demonstrates that the evolution of the definition of the noun in Arabic grammar is not merely a technical linguistic issue, but a window into the broader intellectual history of the Arabic grammatical tradition. It reflects shifts in methodology, the interaction between different sciences, and the continuous effort of scholars—past and present—to understand the structure of the Arabic language in the most accurate and coherent way possible.